ظاهرة هجرة الأدمغة العربية: أسبابها وإنعكاساتها والحلول المقترحة

The phenomenon of Arab brain drain: its causes, implications and proposed solutions

أ. تغريد العتيبي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية– المملكة العربية السعودية

ملخص: تناولت هذه الورقة ظاهرة هجرة الأدمغة العربية وحددت أبرز العوامل السياسية والاقتصادية والأكاديمية والاجتماعية الطاردة والجاذبة للعقول العربية، بالإضافة إلى الانعكاسات الإيجابية والسلبية لهجرة الأدمغة العربية، كما تم إستعراض تجارب بعض الدول العربية في الحد من الانعكاسات السلبية لهذه الظاهرة، والتي تمثلت في تجربتي وزارة الهجرة والشؤون المصرية، والأكاديمية العربية في الدنمارك، بغية إستخلاص سبل الاستفادة منهما، كما إستعرضت بعض التجارب الناجحة للدول الأجنبية التي استطاعت أن تحد من نزيف عقولها البشرية، وإقترحت بعض التوصيات للإستفادة من تلك التجارب، وأخيرًا وفي ضوء العوامل المسببة لظاهرة هجرة الأدمغة العربية والتجارب الأجنبية الناجحة قدمت الورقة العلمية مقترحات ختامية للحد من هجرة الأدمغة العربية.

الكلمات المفتاحية: هجرة الأدمغة العربية.

Abstract: This paper examined the phenomenon of Arab brain drain and discussed the political, economic, academic and social factors leading to it, and the positive and negative effects of migration of Arab brains. It also presented the experiences of some Arab countries in reducing the negative repercussions of this phenomenon, such as the experiences of the Egyptien Ministry of Immigration, & The Arab Academy In Denmark, and ways to benefit from them. It also reviewed some of the successful experiences of foreign countries that have managed to limit the migration of their minds, and suggested ways to benefit Arab countries from these experiences. & In light of the Previous factors that lead to the phenomenon of Arab brain Drain and The successful foreign experiences, this paper presented concluding recommendations to reduce Arab brain drain.

Keywords: Arab Brain Drain.

مقدمة:

يحظى الرأس المال البشري في عصرنا الحالي بالاهتمام البالغ من حكومات الدول حول العالم، وذلك نتيجة إدراكها لأهمية الاستثمار في المورد البشري؛ كونه يشكل الثروة الأولى والأهم التي تكفل نجاح خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد تعدا اهتمام الدول المتطورة بتأهيل وتطوير الكفاءات العلمية المتخصصة من أبناءها وبناتها إلى وضع الخطط الاستراتيجية لاستقطاب الكفاءات المؤهلة والمدربة تدريبًا عاليًا من كافة أصقاع العالم؛ وذلك لتحقيق مصالحها الاقتصادية وتعزيز مكانتها التنافسية في شتى المجالات، لذا تشكل هجرة الأدمغة هاجسًا مستمرًا للدول العربية؛ نتيجة احتدام المنافسة بين الدول المتقدمة على تقديم المغريات والدعم والحوافز للعلماء والباحثين العرب للهجرة من دولهم الأم، عبر توفير القوانين الميسرة للهجرة وتقديم الإغراءات المادية والمعنوية وتهيئة البيئة الجاذبة والحاضنة للعقول العربية النابغة، ومن هنا تعتبر ظاهرة هجرة الأدمغة أو ما قد يسميها البعض هجرة العقول أو نزيف الأدمغة ظاهرة قديمة حديثة؛ فقد كانت ومازالت خطر يحيق بالشعوب التي تعاني من قلة المصادر والموارد على وجه الخصوص، نظرًا لحاجتها الماسة لعقولها النابغة في كافة المجالات للنهوض بخططها التنموية.

مفهوم هجرة الأدمغة:

يعرف(عبد المحسن القحطاني وفيصل بوطيبة، 2015، ص212) هجرة الأدمغة على النحو التالي:"هو انتقال الأفراد الذين يعتبر وجودهم في أوطانهم ثروة حقيقية إلى بلدان يستقرون فيها، ويسهمون اسهامات ذات قيمة مضافة في مجالاتهم المتعددة بحيث يزيدون في الدخل القومي لتلك الدول"، وقد قامت اليونيسكو بإطلاق مسمى النزيف البشري على مصطلح هجرة الأدمغة وعرفته بأنه: صورة من صور التبادل العلمي الغير سليم والشاذ بين دول العالم، وهو ما يقصد به تدفق العلماء والكفاءات في وجهه معينة في صالح الدول الأكثر تطورًا(عبد الله رشدان، 2008، ص288)، ومن هنا يصح القول أن نوع الهجرة المقصودة في هذه الورقة ليست الحراك الطلابي أو الأكاديمي والعلمي المؤقت للطلاب والعلماء والباحثين، أو هجرة اللاجئين جراء الحروب والفقر أو اللاجئين السياسيين، بل المقصود بهجرة الأدمغة العربية في هذه الورقة هو هجرة العقول العربية النابغة في مختلف المجالات التي تُؤدي دور مهم وحيوي في إنجاح خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادها، والتي هاجرت لدولة أخرى بنية الإقامة الدائمة، مما يترتب عليها تعطيل مصالح بلادها التنموية لصالح الدول المستقطبة.

أنماط هجرة الأدمغة: توجد أنماط عديدة لهجرة الأدمغة، ومن بينها:

النزيف الخارجي: وهو ما يقصد به هجرة أصحاب المهارات وذوي التدريب العالي إلى بلدان أخرى.

النزيف الداخلي: وهو أن يعيش العالم ذهنيًا في بيئة أخرى غير بيئته كأن ينحصر اهتمامه في علوم غير مفيدة لخطط التنمية الشاملة في بلاده، أو أن ينشر أبحاثه العلمية بلغات لا يعرفها أغلب الباحثين في بلده، أو أن لا يشارك في محافل ذات طابع علمي عربي، وقد يكون من صور النزيف الداخلي للأدمغة هو أن لا تتآلف عقلية العالم مع معايير المهنية العلمية السائدة في بلده، بل السائدة في البلد الذي تخصص به في الخارج(عبد الله رشدان، 2008، ص288-289)، من ناحية أخرى يعتبر(محمد العجيلي، 2013، ص99) أن عدم استخدام الدول العربية أو إساءة استخدامها للطاقات المبدعة لديها يعتبر من الاستنزاف الداخلي وتهجير داخلي للأدمغة، مما ينتج عنه انعدام الموائمة بين القوى العاملة واحتياجات البلاد الاقتصادية، وفي هذه الحالة تعد هجرة العربي من وطنه إلى بلاد أخرى استثمارًا وتوظيفًا للكفاءة العربية على حد وصفه.

الجذور التاريخية لهجرة الأدمغة العربية:

لقد أوضح(فتحي سرحان، 2011، ص52) أن الهجرة العربية للخارج اتجهت في بادئ الأمر إلى القارتين الأمريكيتين؛ حيثُ كانت أول هجرة إلى الأرجنتين عام 1833 وإلى البرازيل عام 1860 وإلى كندا عام 1882 وإلى أمريكا عام 1878. وقد بلغت الهجرة ذروتها في العقود الثلاثة من مطلع القرن العشرين، وازدادت زيادة طردية بعد حرب 1967، وبرزت بشكل واضح في بداية السبعينات من القرن العشرين؛ حيثُ انقسم المهاجرين إلى قسمين: النوع الأول: رجال الأعمال والأيدي العاملة خاصة بعد حرب عام 1967، بالإضافة إلى هجرة اللبنانيين خلال الحرب الأهلية؛ حيثُ بلغ مجموع عدد المهاجرين اللبنانيين (1.5) مليون لبناني، النوع الثاني: "هجرة الأدمغة" هجرة الكفاءات العلمية العربية من علماء وأساتذة جامعات ومهندسين وأطباء وغيرهم من المبدعين، ومنذُ أن باشرت الدول النامية ومنها العربية وضع البرامج للنهوض بمستوياتها الاقتصادية والاجتماعية والتي ترجع لحقب طويلة من الحكم الاستعماري والهيمنة الأجنبية، أضحت هجرة العقول لديها واحدة من أكثر المشكلات حضورًا على قائمة مشاكلها الاجتماعية والاقتصادية، وأخذت مصادر الشكوى تتزايد، نظرًا لحاجة تلك المجتمعات إلى رأسمالها البشري لتحقيق التنمية الاقتصادية في بلادها، ووجهت أصابع الاتهام نحو مجموعة من الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وكندا(طلعت آدم، 2016، ص 212).

أسباب هجرة الأدمغة العربية:

تعتبر نظرية عوامل الجذب وعوامل الطرد من أكثر النظريات شيوعًا في تحليل الأسباب التي تدفع الكفاءات للهجرة، وتقوم هذه النظرية على فرضية أن الأشخاص ذوي الكفاءة العالية تهاجر لأن هناك عوامل طاردة لهم من موطنهم الأصلي، وأن هناك عوامل جاذبة لهم في بلدهم المضيف(طلعت آدم، 2016، ص216)، والعرض التالي يعرض مفهوم كلٌ من العوامل الطاردة/ الدافعة، والعوامل الجاذبة كما وردت في(عبدالله رشدان، 2008، ص216)، و(عبد المحسن القحطاني وفيصل بوطيبة، 2015، ص316):

عوامل الدفع أو عوامل الطرد في مجتمعات العقول المهاجرة: وهي العوامل التي تدفع العقول للهجرة من بلدانهم. ويقصد بها مجموعة الأسباب والعوامل التي تعيق التطور الفكري والعلمي للعلماء والمفكرين وتدفعهم لاتخاذ قرار الهجرة والنزوح إلى بلد يكفل لهم القدر الكافي من الاستقرار، مدعومًا بمحفزات الإبداع، ومن الأمثلة على عوامل الطرد: اختلال تكافؤ الفرص، وذلك حين يرى الفرد الفرق الشاسع بين ما يملكه من مؤهلات وكفاءات وبين ما يعود عليهم من رأس المال هذا، على عكس من هم أقل منهم كفاءة لكنهم أكثر دخلًا وأفضل حال، ففي هذه الحالة يشعر الفرد بأن سوق العمل الذي يعمل به لا يلبي طموحاته ولا يحفزه على أن ينتج أكثر، فيهم بمغادرة وطنه بحثًا عن واقع أكثر إيجابية. والجدير بالذكر أن عوامل الدفع لا تشكل إلا أحد وجهي الحقيقة. حيثُ أن الوجه الآخر يتمثل في عوامل الجذب في مجتمعات الهجرة، ويقصد بها: القوى التي توفر الحوافز الجاذبة للعقول للهجرة إلى بلدانهم المضيفة، لعل ابرزها هو: تبني الدول الغربية لسياسات مخططة ومدروسة بعناية لاجتذاب ذوي الكفاءات من الدول النامية، ويرى(طلعت آدم، 2016، ص220) أن توفير الدول المتقدمة لعوامل جاذبة للأدمغة العربية، ينبع من اعتقاد راسخ متين بوجود ارتباط قوي ومباشر بين توفير الكفاءات العلمية، وتصعيد معدلات التنمية الاقتصادية في البلد الواحد، وفيما يلي عرض للأسباب الطاردة وما يقابلها من أسباب جاذبة لهجرة الأدمغة العربية بشيء من التفصيل:

العوامل السياسية الطاردة/الدافعة: يرى(عبد الله رشدان، 2008، ص 321) أن عدم الاستقرار السياسي والاضطرابات السياسية من ضمن المحددات المهمة التي تدفع أبناء الدول غير المستقرة سياسيًا إلى الرحيل إلى بلدان لا تضع قيود على العلماء والمخترعين، بل توفر لهم بيئة علم وتقدم.

ويعتقد(طلعت آدم، 2016، ص 218) أن البيروقراطية والقوانين والتشريعات التعسفية والفساد الإداري تربك أصحاب الخبرات ويولد لدى الكفاءات العربية الشعور بالاحتقان ويغذي لديهم أحلام الهجرة. وترى الباحثة أن عدم وجود نظام يحمي أولئك الذين يقومون بالإبلاغ عن حالات الفساد في مختلف القطاعات تعد من العوامل الطاردة أيضًا. ويتفق كلٌ من(عبد المحسن القحطاني وفيصل بوطيبة، 2015، ص218) مع رشدان في أن الواقع السياسي المضطرب أو ذاك الذي يسوده القمع والاستبداد عوامل منفرة للكفاءات وللعقول المتميزة وبيئة غير محفزة للبحث العلمي والإبداع، وتضيف (جميلة بركاوي، 2015، ص108) أن من ضمن الأسباب السياسية الطاردة للعقول العربية هي القيود السياسية المفروضة على البحث العلمي، فقد يتدخل النظام الحاكم في تحديد نوعية البحوث العلمية التي تخدم رؤيتهم السياسية، مما يدفع كم هائل من العلماء للتردد لتحقيق طموحهم العلمي في دراسة وتحليل ظاهرة ما بغية معالجتها وتقديم الحلول الملائمةن بسبب أن نتائج الأبحاث قد لا تكون متوائمة مع طبيعة وسلوك المؤسسة الحاكمة وأكد (محمد الفيل، 2000، ص107) أن غياب الديمقراطية وعدم احترام حقوق الإنسان من العوامل الرئيسية الطاردة.

العوامل السياسية الجاذبة: في الجانب الآخر يتعرض المهاجر العربي ذو الكفاءة العالية، لمناخ سياسي مستقر ويدعم الحريات ويشعر من خلاله بالتحرر كثيرًا من القيود التي تمارس عليهم في بلادهم الأصلية، على سبيل المثال: قدرته على التعبير عن رأيه العلمي والسياسي، فالبلدان التي يتم الهجرة إليها تتميز بأنها غير استبدادية وغير مضطربة، وتطبق القوانين وتحفظ الحقوق للمواطنين والمقيمين على حد سواء، بالإضافة لامتلاكها لتشريعات متطورة فيما يتعلق بحقوق الإنسان والملكية الفكرية والجوانب المهنية(فتحي سرحان، 2011، ص30)، و(السيد شتا، 2007، ص35) و(عبد المحسن القحطاني وفيصل بوطيبة، 2015، ص218)، و(طلعت آدم، 2016، ص 220).

العوامل العلمية والأكاديمية الطاردة/الدافعة: يرى(عبد المحسن القحطاني وفيصل بوطيبة، 2015، ص221) أن شعور الفرد بالارتياح النفسي العميق حين يزاول مهنته وسط مجتمع علمي ينتمي له ويتبناه ويحفزه أمرًا كافيًا للهجرة فالعلماء والمفكرين يبحثون عن واقع أفضل رغبةً في الإنتاجية، وقد قاما بربط ذلك بمفهوم هرم ماسلو للحاجات والذي تقع الحاجة لتحقيق الذات في قمة الهرم، ودعما موقفهما بالتقارير الواردة التي تفيد بأن العقول المهاجرة بشكل عام تشعر بالإشباع الداخلي نتيجة إشباع حاجة تحقيق الذات في جوانب معينة، ولشعورها بأنها استطاعت أن تكون كما أرادت أن تكون. وهذا ما عبر عنه(محمد العجيلي، 2013، ص106) بقوله: "أن شعور الكفاءات العلمية بالكبت وإهمال المؤسسات لهم ساهم في هجرة عدد كبير منهم، بالإضافة إلى عدم وجود بيئة علمية وفكرية مناسبة لهم لغرض الإبداع ومواصلة العطاء"، ولعل من الأسباب العلمية أيضًا هو ما عبر عنها(عبد الله رشدان، 2008، ص324) بالأسباب الأكاديمية وذكر من بينها: ضعف مخصصات البحث العلمي، حيثُ أن البحث العلمي في الدول النامية يعاني من ضعف واضح في الإمكانات المادية من جانب الدولة، مما ألقى بظلاله على العاملين بمراكز البحوث والجامعات وعلى محصلة أعمالهم. وأضاف (عبد المحسن القحطاني وفيصل بوطيبة، 2015، ص221) أن ضعف التطورات على المستوى التكنولوجي في البلدان المهاجر منها ومن بينها تكنولوجيا البحث العلمي والذي يعد أداة مهمة لإحداث نقلات نوعية في حياة الشعوب، يعتبر من الأسباب العلمية الطاردة. ويضيف كلٌ من(سيرين الخيري وإحسان الخيري، 2013، ص120) أن تسييس وأدلجة السياسات التربوية في الدول العربية وتوظيف المواد التعليمية لتكريس نسق قيمي محدد لا ينتج مواطنين أحرار، ويُعد من العوامل التربوية والتعليمية الطاردة. ويرى(محمد العجيلي، 2013، ص108) أن الجامعات العربية قد تحولت إلى منابر

سياسية بفعل الأدلجة السياسيةويبرز ذلك فيما يعانيه الأساتذة من تهديد ووعيد، ومن الشواهد على ذلك هو الأكاديميين العراقيين الذين تم اغتيالهم في ظروف غامضة بعد عام 2003، والذين وصل عددهم إلى 200عالم وأستاذ جامعي بحسب صحيفة الإندبندت الصادرة عام 2005. ومن ضمن الأسباب العلمية الطاردة ما أورده(عبدالله رشدان، 2008، ص325)، و(فتحي سرحان، 2011، ص60)، والتي جاءت كالتالي:

-انعدام التحدي العلمي والمهني الذي يعمل كقوة طرد للعلماء؛ ومن صورها (ندرة المؤتمرات والندوات العلمية)، حيثُ أن المنافسة العلمية هي المسؤولة عن إثراء البحث العلمي وهي بحاجة إلى وجود منافسين، وظروف محفزة على البحث والإنتاج العلمي.

-انقطاع الصلات بين مراكز الأبحاث العلمية والمؤسسات الكبرى في البلاد.

-كثرة الأعباء الملقاة على العلماء، فالعلماء في البلاد العربية محملون بأعباء ضخمة سواء في مجالات التدريس أو الإدارة وغيرها، الأمر الذي يساهم في استنزاف طاقاتهم ووقتهم، ولا يترك للبحث مكانًا يذكر في جدول أعمالهم، على عكس ما يحدث في بلاد الغرب؛ حيثُ أن العالم تخفف أعباءه بالقدر المستطاع ليتمكن من التفرغ للبحث العلمي.

-انتشار الرشوة والفساد والمحسوبية في أماكن العمل، مما يخلق لدى العلماء شعورًا بالرفض وعدم القناعة في أوضاعهم.

العوامل العلمية والأكاديمية الجاذبة: واستخلصت من (سيرين الخيري وإحسان الخيري، 2013، ص115-123)، و(عبد الله رشدان، 2008، ص325)، و(فتحي سرحان، 2011، ص24)، و(طلعت آدم، 2016، ص220) وهي:

-توفير الدول المتقدمة للبيئة البحثية الجاذبة المتطورة، وتوفيرها للأجواء العلمية، وحرصها على زيادة عدد الباحثين في مختلف العلوم.

-انفتاح المجتمعات المتقدمة على العلم والعلماء؛ حيثُ يوجد ما يسمى (بالمجتمعات العلمية) التي تشبع حاجات ورغبات العلماء وتساهم في التقدم العلمي.

-وجود أنظمة تعليمية حديثة ومتطورة في الدول المتقدمة المستقطبة.

-الإنفاق السخي من جانب الدول المتقدمة على المؤسسات البحثية والمراكز العلمية.

-تمتع الدول المتقدمة بالحرية الفكرية وانعدام القيود على البحث العلمي.

ويرى(فتحي سرحان، 2011، ص27) أن من العوامل الجاذبة للهجرة للدولة الغربية، تنبع من بيئتنا من خلال ثقافة "خرافة تفوق الغرب"، وهذه الثقافة لا تقوم بمحاربتها نظم التعليم العربية بما تحويها من أفكار غربية وما تفرضها من سيادة اللغات الأجنبية، بل أن العملية التعليمية ككل قد تكون إعدادًا للحياة المهنية في الغرب ويسترسل في إيضاح فكرته قائلًا: "أن نظم التعليم العالي لا تزال غير متأصلة في القضايا والقيم المحلية، وأن دول العالم الثالث مستمرين في اكتساب المعرفة المنفصلة عن واقع أوطانهم".

العوامل الاجتماعية الطاردة/الدافعة: قد يشعر بعض الأفراد بأن التقاليد والواجبات الاجتماعية المبالغ فيها في بعض الأحيان، تضع قيود على أوقاتهم وتمنعهم من الانطلاق لاستثمار جهودهم استثمارًا فعالًا، فيتمنى الفرد لو كان في بيئة لا توجد فيها ارتباطات اجتماعية تعيقه عن الإنتاجية(عبد المحسن القحطاني وفيصل بوطيبة، 2015، ص 221-222)، وتضيف(جميلة بركاوي، 2015، ص108) إلى الأسباب الاجتماعية الطاردة للعقول العربية، (أسلوب العيش) وما يلعبه من دور في طرد الكفاءات العلمية؛ حيثُ أن العقول العربية التي تلقت تعليمها في البلاد الصناعية المتقدمة قد تواجه صعوبة في الاندماج مرة أخرى في مجتمعها، نتيجة الاختلافات والتباينات الاجتماعية والسلوكية، حيثُ أن حالة الاغتراب الداخلية التي سيشعر بها العالم ستدفعه للتفكير في النزوح مرة أخرى. وهذا ما تحدث عنه (السيد شتا، 2007، ص32) تحت عنوان

الضغوط الايدلوجية، حيثُ أوضح أن العقول العربية غير قادرة على التوافق مع المناخ السياسي في بلدانهم، وبخاصة تلك البلدان التي لا يتوفر بها نفس المناخ السياسي في الدول التي درسوا فيها، وخالطوا ثقافتها ونظمها، وبالتالي يشعرون بعدم القدرة على التكيف الاجتماعي في مجتمعاتهم.

العوامل الاقتصادية الطاردة/ الدافعة: من بين الأسباب الاقتصادية التي تدفع الكفاءات العربية للهجرة من أوطانها هي ما ذكرها (طلعت آدم ، 2016، ص93) و (فتحي سرحان، 2011، ص26) و(إبراهيم عيسى، 2010، ص 217-218) وتمثلت في الآتي:

- ضعف المردود المادي لأصحاب الكفاءات العلمية.
-انخفاض مستوى المعيشة.
-عدم التوازن بين العرض والطلب على القوى البشرية.
-عدم القدرة على استيعاب أصحاب الكفاءات الذين يجدون أنفسهم إما عاطلين عن العمل أو لا يجدون عملًا يناسب اختصاصاتهم العلمية في بلدانهم. ويرى كلٌ من(سيرين الخيري وإحسان الخيري، 2013، ص122) أن البطالة والضائقة الاقتصادية على الكفاءات الهجرية ترتبط بعدة عوامل منها: الكثافة السكانية؛ فعندما تميل كفة الكثافة السكانية على حساب الاستخدامات المثلى للموارد الاقتصادية المستثمرة تبدأ مشاكل البطالة ومظاهر تدني الدخل بالظهور مما يشكل عبئًا كبيرًا على الاقتصاد المحلي.
-خطط التنمية في الدول العربية مازالت في مراحلها الأولية، بالإضافة إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي. ويرى كلٌ من (سيرين الخيري وإحسان الخيري،2013، ص120) وجود تفرقة واضحة بين خريجي الجامعات المحلية والجامعات الأجنبية، مما ينتج عنه قلة الفرص الوظيفية أمام خريجي الكفاءات العلمية الوطنية مما شكل دافع طرد لهم خارج حدود الوطن.

وإضافة إلى ما سبق بين من أسباب اقتصادية طاردة للعقول العربية هي تلك المرتبطة بالتشريعات والقوانين، والتي تتجسد في جمود الأنظمة وعدم مرونتها، ويأتي في مقدمتها غياب اللوائح التي تكفل حقوق المستثمرين، ووجود تلك التي تحد من إسهام رجال الأعمال الراغبين في المشاركة في التنمية الاقتصادية عن طريق الاستثمار بأموالهم الخاصة في المجالات الحيوية الداعمة للاقتصاد العربي.

العوامل الاقتصادية الجاذبة: على الجانب الآخر تواجه تلك الكفاءات العربية إغراءات اقتصادية جاذبة من قبل دول المهجر، فتتميز الدول المتقدمة بإيجاد فرص أكبر للكفاءات، لتحقيق دورها الوظيفي الذي يشبع طموحاتها، بالإضافة لفرص الاستثمار التي تدر عليهم بعوائد كبيرة، (السيد شتا، 2007، ص34)، كما يشكل التقدم العلمي المعيار الأساسي للتوظيف والقائم على الجدارة، وارتفاع مستويات الأجور في الخارج من العوامل الاقتصادية الجاذبة لهجرة الكفاءات، (طلعت آدم، 2016، ص220)، ويرى (فتحي سرحان، 2011، ص38) أن الاقتصاد العالمي حاليًا يركز على عنصر المنافسة على الكفاءات البشرية قبل المنافسة على البضائع والخدمات، مما يعني اتجاه الدول المتقدمة مع زيادة تأثيرات العولمة إلى استقطاب الأجيال الأصغر سنًا الذين ينتمون إلى شرائح اجتماعية معينة ممن تمكنوا من الحصول على تعليم متميز وتأهيل عالي، وبالتالي يمكنهم من اكتساب مهارات أكثر تقدمًا في بلدانهم المتقدمة.

الآثار المترتبة على ظاهرة هجرة الأدمغة العربية:

أفادت أحد تقارير منظمة العمل العربية أن الخسائر التي تتكبدها الدول العربية سنوياً لا تقل عن 200 مليار دولار بسبب هجرة العقول إلى الخارج، وتقترن هذه الأرقام بخسائر كبيرة نجمت عن تأهيل هذه العقول ودفع كلفة تعليمها داخل أوطانها. وعلى الرغم من الخسائر الاقتصادية الضخمة، إلا أن هجرة العقول لا تقاس بمؤشرات اقتصادية فقط، ولكن بمؤشرات سياسية

واجتماعية وثقافية (مركز أسبار للدراسات والبحوث، 2016)، و (طلعت آدم، 2016، ص229) وقد حفلت أدبيات الهجرة بالانعكاسات المترتبة على هجرة العقول العربية، ولقد تناول البعض جانبي الظاهرة الإيجابي والسلبي، وفيما يلي أهم الانعكاسات السلبية والإيجابية بالإضافة للانعكاسات النوعية المترتبة على ظاهرة هجرة الأدمغة العربية:

أولًا. الآثار السلبية الكمية: يرى كلٌ من(عبد المحسن القحطاني وفيصل بوطيبة، 2015، ص210) أن هجرة الأدمغة لها تبعات متمثلة في الاختلالات التي تحدثها بين الأمم؛ فاستمرار الهجرة التي تحدث نزيفًا في توازن رأس المال البشري سيتبعه هدر واستنزاف في البنية التحتية لتلك الدول التي تصدر الكفاءات؛ فمن المعروف أن البنى التحتية وخطط التنمية لا يمكن أن يكتب لها النجاح أو التطور دون وجود ثروة بشرية مستقرة ومؤهلة ومدربة تدريبًا عاليًا، كما أن هجرة العقول تمثل شرخ كبير في النمو والتنمية الاقتصادية في البلد المهاجر منه، ومساهمة كبيرة للنمو والتنمية في البلد المهاجر إليه، وهذ ما أكده (فتحي سرحان، 2011، دص)، حيثُ اعتبر ظاهرة هجرة العلماء العرب أهم المعوقات الرئيسية لعملية التنمية والتقدم العلمي والتكنولوجي العربي الأمر الذي يسهم في استمرار تخلف الأمة العربية. وفي السياق ذاته يؤكد(أحمد الكندري، 2005، ص25) أن تأثير هذه الظاهرة تطال الاقتصاد القومي والتركيب الهيكلي للسكان والقوى البشرية، وأنها كفيلة بتحويل الأمة العربية إلى مستهلك لما ولد من اكتشافات واختراعات ساهم أبناؤها في إيجادها، وقد يعتبر البعض أن الهجرة الداخلية بين الدول العربية لا يعتبر نزيفًا للأدمغة العربية؛ لما له من مردود قومي إيجابي على كافة الدول العربية، إلا أن الهجرة الخارجية للبلاد الغربية لها آثار مدمرة على الاقتصاد العربي وقدرة الوطن العربي على تحقيق التنمية المنشودة. وفيما يلي عرض لأهم الانعكاسات الكمية السلبية على الوطن العربي كما وردت في(أحمد الكندري، 2005، ص34-33) و(نصر الدين أبوغمجة، 2016، ص67) و(جميلة بركاوي، 2015، ص110) و(طلعت آدم، 2016، ص221)، و(محمد الفيل، 2000، ص165) و(سيرين الخيري وإحسان الخيري، 2013، ص100):

-ضعف وتدهور الإنتاج العلمي والبحثي في الوطن العربي، حيثُ يعتبر البحث العلمي من أسس التنمية التي تسعى إليها الدول، فنقص الباحثين في الدول العربية أخر عجلة التنمية وتسبب في ظهور مشاكل مثل تدني مستوى الفقر المعلوماتي.

-تدني مستوى الدخل القومي، نتيجة لانخفاض مستويات الإنتاج.

-تبديد الموارد المالية والبشرية، وضياع الجهود والطاقات الإنتاجية والعلمية لهذه العقول التي تصب في شرايين الغرب، بينما تحتاج التنمية العربية لمثل هذه العقول في مجالات الاقتصاد، والتعليم، والصحة، والتخطيط، والبحث العلمي.

-اعتماد الدول العربية على الخبرات الغربية في مجالات شتى بتكلفة اقتصادية عالية، نتيجة النقص الذي سببته ظاهرة هجرة العقول، مما يعني أن الدول العربية تتحمل خسارة مزدوجة متمثلة في ضياع الأموال الذي انفقته على إعداد الكفاءات العربية ومن ثم خسارتها لتلك العقول، ومواجهة نقص الكفاءات بواسطة استيراد الكفاءات الغربية بتكاليف عالية مع عدم الاستفادة المثلى من قدراتها

-تؤدي هجرة العقول العربية إلى توسيع الهوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة؛ لما للهجرة من فوائد كبيرة ذات مردود اقتصادي ضخم، بينما تشكل خسارة للدول التي نزح منها أولئك العلماء.

-استيراد التكنولوجيا من البلاد الغربية، الأمر الذي يعني استمرار التبعية التكنولوجية نحو الخارج واتساع الهوة العلمية والتكنولوجية بين الدول العربية والدول المتقدمة، وتبديد الأموال اللازمة لدعم أنشطة البحث العلمي.

-معظم المهاجرين من فئة الشباب مما يعني أن استمرار هجرة الكفاءات للخارج سيجعل الدولة المهاجر منها لا يبقى لديها سوى فئة الأطفال والمسنين وهذه الفئات تعد فئات مستهلكة وليست منتجة. كما تنطوي على تغيير في نسبة النوع؛ فالرجال هم الأكثر إقبالًا على الهجرة مما يفضي إلى قلة الرجال بالنسبة للنساء.

-تفاقم مشاكل التنمية وفشل تطبيقها، نتيجة العجز في الرأسمال البشري الذي يمتلك القدرات العلمية والتقنية.

حرمان الدول الاستفادة من استثمارات ضخمة في مواردها البشرية.-

ثانيًا. الآثار السلبية النوعية: لعل أكثر خطر سلبي ناتج عن حركة هجرة العقول هو الأثر النفسي الذي تتركه هجرة العقول النابغة على زملائهم من ذوي الكفاءات النادرة، أولئك الذين يشعرون كما لو أنهم يعاقبون على ولائهم لأوطانهم بسبب عدم اختيارهم للهجرة وبقائهم في ظل ظروف اقتصادية واجتماعية وعلمية وبحثية سيئة، قياسًا بأوضاع زملائهم الذين أصبحوا يعيشون في دول متقدمة ويعملون في ظروف علمية ومادية ونفسية أفضل(عبدالله رشدان، 2015، ص 306)، ويضيف (محمد الفيل، 2000، ص 170) إلى الآثار السلبية النوعية التي تتركها هجرة العقول على الدول المهاجر إليها، وهي ظهور مشاكل عنصرية وتفرقة جلية في تلك البلدان المستقطبة. ويضيف(فتحي سرحان، 2011، ص 35) أن التمييز العنصري قد يمثل قوة طرد عكسية من الدول المستقطبة، مما يدفع الكفاءات العربية للعودة لأوطانهم، وأشار المؤتمر الأول للمغتربين العرب 2010 إلى أن إعادة تجارب المهاجرين من قبل مواطني البلد الأصلي، ينتج بسبب الأثر النوعي الذي تتركه هجرة الكفاءات ورغبة من بقى في محاكاة النماذج السابقة من المهاجرين وهذا من شأنه تغذية أحلام الهجرة، لدى الكفاءات الباقية(طلعت آدم، 2016، ص 219).

ثالثًا: الآثار الإيجابية الكمية والنوعية: ذهب بعض العلماء والباحثين إلى تبني آراء مناقضة للمنطق البشري في حكمهم على انعكاسات ظاهرة هجرة العقول بشكل عام، من وجهة نظر مفادها أن هجرة تلك العقول من بلدان لا تمتلك المقومات المثلى للاستثمار في الكفاءات العلمية وعليها فإن استقطابها من قبل الدول المتقدمة سيعود بالفائدة إلى الدول النامية من خلال الإنجازات والاختراعات المتوقعة من تلك الكفاءات، والرد على هذه الحجة ينبع من التشريعات في الدول المتقدمة المحكومة بنظم براءات الاختراع والعلامات التجارية(سيرين الخيري وإحسان الخيري، 2013، ص 124-125) وعلى الرغم من وجود تشريعات تحرم الدول النامية من نسب إنجازات أبناءها وبناتها لها، إلا أن هناك العديد من الآثار الإيجابية التي تطرقت إليها أدبيات الهجرة، ومنها ما ذكره كلٌ من(محمد الفيل، 2000، ص170) و (عبدالله رشدان، 2008، ص307)، و (جامعة الدول العربية، 2014، ص1):

-استغلال ابداعات العقول لصالح البشرية جمعاء: فمن الطبيعي أن هذه العقول إذ لم تستغل في أوطانها، فإن هجرتها للخارج إلى البلدان المهاجر إليها التي سترعى قدراتهم وطاقاتهم سيعزز من استفادة دول العالم وشعوبها منها، ولن يقتصر خير تلك العقول على الدول التي هاجرت إليها - تساهم الهجرة في التنمية الاقتصادية عن طريق: تحويلات المهاجرين لأوطانهم الأصلية، وأفادت التقديرات لعام 2014 بأن البلدان العربية تلقت تحويلات بلغت قيمتها الإجمالية 50.5 مليار دولار، أي ما نسبته 8.7 في المائة من مجموع التحويلات المالية الواردة إلى مختلف بلدان العالم. مما يعني أن التحويلات من المهاجرين تمثل مصدر هام للدخل للبلد المنشأ أكثر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتبادل التجاري والمشاريع الاستثمارية المشتركة التي يؤسسها المهاجرون.

-الهجرة تساهم في نقل التراث الحضاري للدول المهاجر منها، فهجرة العرب إلى أسبانيا وإلى وسط آسيا ساهم في نقل الحضارة العربية، ونقل المعارف والخبرات المكتسبة في بلدان المهجر للوطن الأم.

-عندما تقرر الكفاءات العربية العودة إلى أوطانها بعد مكوثها وعملها في بلاد المهجر لفترة من الزمن فإن البلد الأم تكون في هذه الحالة قد حازت على فرد ذو خبرة مدرب تدريبًا عاليًا

تجارب بعض الدول العربية في الحد من الآثار المترتبة على هجرة الأدمغة العربية:

يتضح مما سبق عرضه الآثار المترتبة على ظاهرة هجرة الأدمغة العربية، ومن بين تلك الدول هي جمهورية مصر العربية؛ التي عانت ومازالت تعاني من نزوح كفاءاتها للدول المتقدمة ولبقية بلدان العالم، فقد نشرت أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا تقريرًا عن هجرة الأدمغة المصرية في شهر أيلول من عام 2014، وقد أسفر التقرير عن هجرة أكثر من 450.000 مصري من حملة الشهادات العليا خلال الخمسين سنة الماضية، منهم 600 عالم في تخصصات نادرة. (ربى الشعراني، 2016، ص 205)، وتعد العراق هي الأخرى إحدى الدول العربية المتضررة من هجرة كفاءاتها؛ حيثُ أن العوامل السياسية تسببت في هجرة العلماء العراقيين والكفاءات ما بعد عام 2003، فقد ساهم تغيير النظام السياسي العراقي في هجرة أكثر من 17 ألف أكاديمي(سيرين الخيري وإحسان الخيري، 2013، ص113)، وفيما يلي عرض لتجربتي مصر والعراق بإيجاز للحد من الآثار الناجمة عن هجرة الأدمغة العربية، بالإضافة إلى سبل استفادة الدول العربية الأخرى من تلك التجارب:

أولًا: تجربة الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك: الأكاديمية العربية في الدنمارك أنشأها الدكتور العراقي وليد الحيالي عام 2005، وهي مؤسسة تختص بكل ما يتعلق بالتعليم العالي، ويضم الكادر التدريسي نحو 100 مدرس من حملة الدكتوراه في مختلف التخصصات، وهي بمثابة إعادة استثمار في أصول بشرية مجمدة وتحويلها إلى أصول بشرية إنتاجية فاعلة لصالح الوطن الأم، كما تلعب دورًا رئيسيًا في استقطاب العرب بشكل عام والعراقيين بشكل خاص المهاجرين إلى أوروبا؛ الأمر الذي يجعلها من ضمن المؤسسات العاملة إلى تقليل الخسائر المترتبة من ظاهرة هجرة الكفاءات العربية على البلد الأصلي، وإعطاء حافزًا جديدًا للتواصل مع بلد المنشأ عن طريق تأهيل تلك الكفاءات لتواصل طريقها في اسهامات خلاقة لصالح دولها الأم، ومن بين أهدافها تقديم الاستشارات والدعم للحكومات العربية والعراقية على وجه الخصوص في بناء أسس التنمية الاقتصادية والاجتماعية. (سيرين الخيري وإحسان الخيري، 2013، ص 132)، و (الأكاديمية العربية في الدنمارك، 2016)

ثانيًا: وزارة الهجرة وشؤون المصريين بالخارج: هي وزارة مستحدثة أنشأت عام 2015 استحدثت بهدف الاستفادة من خبرات المصريين في الخارج في شتى مجالات التنمية ولتدعيم الروابط القومية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية بينهم وبين الوطن الأم، ولتعويض الآثار الناتجة عن هجرة عقولها(ربى الشعراني، 2016، ص68)، و (وزارة الهجرة وشؤون المصريين بالخارج، 2017)، ومن أهداف الوزارة كما ورد في (موقع وزارة الهجرة وشؤون المصريين بالخارج، 2017):

-تلقى مبادرات المصريين المغتربين للاستثمار في الوطن وإجراء اتصالات بشأنها مع جهات الاختصاص وإبلاغ المبادرين بالنتائج.

-التنسيق مع الجهات المحلية المعنية بتخطيط الاستثمار لمعرفة وتحديد الأنشطة الاستثمارية والمشاريع الأكثر ملائمة لاستثمار المصريين المغتربين فيها لإدراجها في خطة المشروعات الاستثمارية والعمل على ترويجها

-بحث الصعوبات التي تواجه المستثمرين من المغتربين وتقديم المساعدة في إيجاد المعالجات اللازمة لها بالتنسيق مع المختصين.

الإسهام في إجراء حصر دوري شامل لأعداد ونوعيات ووظائف المصريين المقيمين في الخارج توفير وسائل الإصلاح الملائمة لمعالجة المسائل التي تهم المصريين في الخارج وتزويدهم بالمعلومات الصادقة عن الوطن.

-إقامة وتنظيم المؤتمرات والندوات والمعسكرات للشباب في الداخل والخارج لبحث أوضاعهم واطلاعهم على شئون وطنهم وقضاياه القومية والتعرف على آرائهم ومقترحاتهم.

ثالثًا. سبل استفادة الدول العربية الأخرى من تجربتي مصر والعراق:

باستقراء التجارب السابقة وبغية الاستفادة منهما، تقدم الورقة المقترحات التالية:

-إنشاء رجال الأعمال العرب للجامعات العربية في الدول الغربية والعمل على استقطاب الكفاءات العلمية العربية للتدريس في الجامعات، بالإضافة للطلاب العرب، الأمر الذي يساهم في التخفيف من الانعكاسات الناجمة عن هجرة تلك الكفاءات وإعادة الأواصر بين العقول العربية وموطنها الأصلي بواسطة توجيه الأبحاث لحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية العربية ومن بينها ظاهرة هجرة العقول، وتقديم الاستشارات للحكومات العربية حول الآليات الواجب اتباعها لتحفيز الكفاءات العربية على العودة لأوطانها وللحد من هجرة المزيد من الكفاءات العربية مستقبلًا.

-إنشاء الهيئات/الوزارات التي تعمل على تجسير العلاقة بين الحكومات العربية وعقولها المهاجرة وتشجيعهم على الاستثمار في بلدانهم الأصلية وتقديم التسهيلات اللازمة لذلك، وإنشاء قنوات الاتصال بينهم وبين دولهم الأم وتشجيعهم على المشاركة في الشؤون الداخلية لأوطانهم.

حلول مقترحة للحد من ظاهرة هجرة الأدمغة العربية:

يرى (عيسى علي، 2016، ص 299) أن ما شهده العالم من أحداث ساهمت في التمييز العنصري والديني ضد العرب في البلدان الغربية مما هيأت الظروف أكثر للتفكير جديًا بعودة العلماء العرب إلى بلادهم؛ ويعزو ذلك إلى الاعتقاد بأن المجتمعات الغربية والتي تحرص على توفير وسائل الجذب، باتت تشكل قوى ضغط طاردة للعقول العربية بعد تلك الأحداث؛ حيثُ يمكن للحكومات العربية إذ توافرت لديها النية الصادقة في توفير اللازم لعودة تلك العقول. وفيما يلي جملة من الحلول للحد من هجرة الكفاءات العلمية العربية وللتخفيف من آثارها على الدول العربية، وقامت الباحثة بتصنيفها على النحو التالي(علي مدكور، 2009، ص88)، و(محمد العجيلي، 2013، ص109)، (ولد الشيباني الصوفي، 2001، ص67- 68)، (سيرين الخيري وإحسان الخيري، 2013، ص293-295)، و(طلعت آدم، 2016، ص229-232)، و(السيد شتا، 2007، ص 36-37)، و(عيسى علي، 2017، ص297- 298).

أولًا. حلول للحد من عوامل الطرد العلمية والأكاديمية:

-تجسير الروابط بين الجامعات ومراكز البحث لعلمي والشركات ومؤسسات الإنتاج، بما يؤمن الدعم المادي للأولى، والاستفادة من نتائج البحث العلمي التي تؤمنه الأولى في تطوير الثانية

اعتماد ميزانيات كبيرة للبحوث العلمية في الأوطان العربية الذي يعد رمز تقدم الأمم والدول المتطورة في الموازنة القومية، فالإنفاق على البحث العلمي والاستثمار فيه لا يقل عن الاستثمار في باقي عناصر الإنتاج، وتعد المبالغ التي تنفقها الدول على البحث العلمي مؤشرًا هامًا لقياس تطور تلك الدول، حيثُ أفادت منظمة اليونسكو إلى أن عائد إنفاق الدولار الواحد على البحث العلمي دولارين.

-الحرية الأكاديمية في الجامعات الغربية حق من حقوق الإنسان في السعي لطلب المعرفة وإثبات الحقيقة، فتشجيع الاستقلال الأكاديمي والإداري للجامعات العربية، وحفظ الحقوق الفكرية الخاصة بالأبحاث وبراءات الاختراع، وضمان حرية الرأي والتعبير الفكري، والابتعاد عن

البيروقراطية التي وصلت إلى كونها غاية في حد ذاتها، لا وسيلة إلى غاية معينة التخلف العلمي الذي تعاني منه الدول العربية أدى إلى إرسالها لطلابها المتفوقين في بعثات خارجية إلى الجامعات الغربية، فيجب أن تتبنى الدول العربية مستويات نظم التعليم في الدول المتقدمة، عن طريق توفير متطلباته من التقنية الحديثة، بداعي التقليل من عدد المبتعثين للدراسة في الخارج، شريطة أن يصبح لدى الدول العربية النظم التعليمية البديلة التي تساوي نظم التعليم في الدول المتقدمة، من حيث مضمونها ورسائلها ومستهدفاتها، فقد ثبت أن غالبية الكفاءات العربية المهاجرة ارتبطت ببلاد المهجر خلال معايشتها للثقافة وأسلوب الحياة أثناء فترة الدراسة، مما ساهم في هدر الأموال واستقطاب تلك الدول للكفاءات العربية، فمن هنا يصح القول بأن على الدول العربية أن تقوم بإصلاح التعليم العربي، عن طريق توفير الأموال التي تصرف على البعثات في إصلاح المؤسسات التعليمية وإنشاء المراكز البحثية والتأكيد على نوعية التعليم

التعاون مع اليونسكو لإقامة منظمات ومراكز علمية بغرض تكوين كفاءات عربية للتخفيف من الآثار المترتبة على هجرة العقول العربية، واجتذاب الكفاءات المهاجرة للإشراف على البحوث والاشتراك في المؤتمرات والندوات التي تعقدها تلك المراكز.

-إقامة بنك معلومات للعلماء العرب في بلاد المهجر، يتضمن معلومات عن تخصصاتهم وأعمالهم ومواقع عملهم.

ثانيًا. حلول للحد من عوامل الطرد الاقتصادية:

-رفع مستوى المعيشة في المجتمع.

-تحسين الدخل الفردي والوطني، وتنويع مصادر الدخل القومي.

-التركيز على توفير المتطلبات والظروف الاجتماعية والاقتصادية والعلمية والسياسية اللازمة، لخلق بيئة ملائمة لربط التنمية وأطره البشرية المؤهلة بسياسات تنموية شاملة في البلاد. ومنحها الفرصة الحقيقية للمشاركة في التنمية.

-إغراء الكفاءات بمنحها المزيد من الامتيازات المالية والاجتماعية والمراكز المرموقة في أجهزة البحث العلمي ومؤسساته.

ثالثًا. حلول للحد من عوامل الطرد السياسية:

- التخفيف من الضغوط الأيدولوجية المفروضة على قطاعات البلاد من الأنظمة الحاكمة والتخفيف من الإجراءات البيروقراطية الخانقة.

-إعادة تشكيل الأنظمة السياسية بما يكفل توفير الأمن والاستقرار والحريات، لا سيما وأن للمناخ الفكري السياسي أهمية كبيرة في تعزيز الارتباط، وبقدر ما يتاح للكفاءات من استقرار سياسي في أوطانها بقدر ما تشعر بالارتباط بمجتمعها.

-اهتمام الحكومات بتطوير وتنمية الموارد البشرية وإعطائها الأولوية القصوى في مستهدفات خطط التنمية في البلاد، فإن تنمية تلك الموارد والعناية بها من قبل النظام السياسي من شأنه تحفيز العقول المهاجرة في العودة والمساهمة في رفع نوعية وكمية مهارات تلك الثروة البشرية، هذا بالإضافة إلى انحسار معدلات الهجرة للخارج مستقبلًا؛ نتيجة إيلاء العنصر البشري الاهتمام الكافي.

-إعادة النظر في قوانين الهجرة والعوامل المساعدة لها، وسن قوانين جديدة لا تتعارض مع مبدأ حرية التعلم والانتقال، ولكنها تحفظ على أقل تقدير أولوية الدفاع عن المصالح الاجتماعية التي ستهدر نتيجة تلك الهجرات النوعية.

رابعًا. حلول للحد من عوامل الطرد الاجتماعية:

-إعادة النظر في السلوكيات الاجتماعية وتطويرها نحو اظهار الاحترام والتقدير للعلماء والباحثين في البلدان العربية. ويكفينا في هذا أن ننظر إلى تاريخ العراق إبان الحقبة العباسية، وما

انطوت عليه من وسائل التقدير والتبجيل للعلماء العرب وغير العرب، ممن فضلوا البقاء فيها على حساب مواطنهم الأصلية.

تجارب بعض البلدان الأجنبية لوقف هجرة أدمغتها:

لا يقتصر نزيف الأدمغة على الدول العربية، فقد عانت منها العديد من الدول حول العالم، ومن بينهم: الصين والهند وروسيا. ولكن وعلى الرغم من تدفق كفاءات تلك الدول للخارج إلا أنها قامت بإصلاحات جذرية عميقة تمكنت من خلالها من تنمية مواردها البشرية الباقية والنهوض بها، وإغراء كفاءاتها المهاجرة للعودة لأوطانها بواسطة العديد من الآليات والبرامج والمشاريع التنموية، ولعل ما يثبت ذلك هو الإحصائية الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بعنوان(علماء المستقبل في عام 2030) والتي قامت بتصنيف الدول التي ستسهم بعلماء المستقبل في مجال العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات وذلك استنادًا إلى أعداد الخريجين من حملة الشهادات في المجالات المذكورة، وقد احتلت الصين ومن ثم الهند وتلتها روسيا المراتب الثلاثة الأولى على مستوى الدول أعضاء مجموعة العشرين ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبالغ عددها 20 دولة وفيما يلي موجز بسيط لتجارب الصين والهند وروسيا للحد من هجرة كفاءاتها، بالإضافة لسبل استفادة الدول العربية منها

أولًا. تجربة جمهورية الصين: سجلت منتصف عقد الخمسينيات عودة الكفاءات الصينية إلى موطنها الأصلي بعد أن مكثت في الولايات المتحدة الأمريكية مستمتعة بالمغريات التي عمدت أمريكا بتوفيرها للعقول النابغة، وقد كان السبب القابع خلف عودة الأدمغة الصينية، هو مشروعها القومي الذي حقق لها النهضة الكبرى والذي مكنها من استقطاب كفاءاتها المهاجرة مرة أخرى، واستطاعت من خلاله بلوغ مركز علمي ريادي أصبحت عن طريقه منافسة حقيقية للدول الصناعية المتقدمة خلال مدة قصيرة. فقد شكّلت القوى الجديدة التي تقود الاقتصاد الصيني، والتي تتمثل في دمج الابتكار بالصناعة، ما يقرب من ثلث إجمالي اقتصاد البلاد على مدار العامين الماضيين. ونجحت الصين في تحقيق تغيرات كبيرة في أنماط التنمية الاقتصادية للبلاد، خاصة في القوة الدافعة للنمو والتي تجسد التطور الجديد في "مؤشرات الابتكار الصينية"(سيرين الخيري وإحسان الخيري، 2013، ص 292).

ثانيًا. تجربة الهند: عانت الهند في أواخر 1980 وبدايات 1990 من ظاهرة هجرة العقول، وبدأ ذلك باهتمامها وتمويلها للتعليم الدولي، والذي تجسد في ارسالها لطلابها وطالباتها للدراسة في الخارج في أرقى الجامعات والمعاهد، الأمر الذي ساهم في تزايد أعداد الملتحقين للدراسة بمؤسسات التعليم العالي في الدول المتقدمة، مما نتج عنه بقائهم للعمل هناك بعد تخرجهم. وتبع ذلك استهجان المسؤولين في الندوات والمؤتمرات والتي تطرقت لظاهرة هجرة الأدمغة الهندية؛ وحرمانها من الاستفادة من كفاءاتها التي أنفقت عليها أموال طائلة لتدريبها وتعليمها.

ولكن اليوم تشهد الهند عودة عقولها من مختلف التخصصات فيما يطلق عليه الهجرة العكسية للعقول، والتي تعني: عودة الأدمغة لبلدها الأم، بعد أن تعلمت وعاشت وعملت في دول المهجر. ويعزى ذلك إلى النمو السريع والمتلاحق للاقتصاد الهندي، وتزايد قوته، الأمر الذي ساهم في فتح أبواب كثيرة للاستثمار في كافة القطاعات، ومن المعروف أن الاستثمار الناجح في المجالات المتنوعة بحاجة لقوى بشرية متعلمة ومدربة، وتمتلك معظم العقول الهندية المهاجرة وقد قام العديد من رؤساء تكنولوجيا المعلومات حول العالم بزيارة الهند في السنوات الأخيرة؛ بفضل احتلالها للمرتبة الثانية كأكبر سوق للهواتف الذكية في العالم، وبنيتها التحتية الرقمية القوية؛ حيثُ يتجاوز عدد مستخدمي الانترنت حاجز الـ 400مليون مستخدم، وقد أطلقت الحكومة برنامج رقمي ضخم لنقل التكنولوجيا للريف، مما جعل الهند على أعتاب ثورة رقمية هائلة (Patnaik, 2016).

ثالثًا. تجربة روسيا: أثناء قيام الاتحاد السوفيتي وبعد انهياره، عانت روسيا من ظاهرة هجرة الأطباء والعلماء والمفكرين للدول الغربية والاشتراكية، ومازالت الحكومة الروسية إلى يومنا هذا تقاوم هذه الظاهرة عن طريق تخصيصها للمخصصات المالية لإيجاد البرامج المحفزة على عودة كفاءاتها الوطنية ولتشجيع علماء المستقبل على البقاء في روسيا(Karpilo, 2017).

رابعًا. سبل استفادة الدول العربية من تجارب الصين والهند وروسيا: باستقراء التجارب السابقة يمكن الاستفادة منهما عن طريق:

-التركيز على العنصر البشري وتطويره وتأهيله، وتشجيع العلماء والمفكرين في الداخل والخارج على المساهمة في النهضة التنموية لتحقيق التنمية المستدامة في البلاد.

-تخصيص الموارد المالية من الموازنة الحكومية لإيجاد برامج ومبادرات متنوعة في كافة المجالات داعمة للعقول النابغة والمبتكرين لتحفيزهم على البقاء، وإيجاد البرامج التي تعمل بمثابة همزة الوصل بين البلد المنشأ وكفاءاته في الخارج.

-تعزيز البنية التحتية الرقمية في الدول العربية، والتوسع في إنشاء حاضنات التقنية لخلق مجتمعات تقنية، وتعزيز الأبحاث التقنية المتطورة وتحويلها لفرص تجارية، لمعالجة التبعية العربية للدول الغربية في المجال التكنولوجي. ولإغراء وتحفيز المهاجرين العرب في الخارج من ذوي الخبرة على العودة.

وبعد استقراء العوامل والأسباب الطاردة للأدمغة العربية وفي ضوء التجارب الغربية الناجحة في وقف نزيف هجرة أدمغتها، تقدم الورقة التوصيات التالية للحد من ظاهرة هجرة العقول العربية:

-التوسع في افتتاح البرامج الدراسية النوعية في التخصصات الحيوية في الجامعات العربية ، مثل: الطاقة البديلة، التعدين، المياه الجوفية، تقنية النانو، الهندسة بتخصصاتها الدقيقة، للارتقاء بأنظمة التعليم العالي العربية، وإبقاء العقول النابغة في أرض الوطن.

-وضع الخطط الاستراتيجية لتدويل التعليم في مؤسسات التعليم العالي بأبعاده المختلفة، واستيفاء متطلبات نجاح خطط تدويل البرامج الأكاديمية والبحث العلمي والتنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس، للارتقاء بأنظمة التعليم العالي في الوطن العربي.

-رفع أجور الأطباء والكفاءات العلمية العربية المختلفة، للتخفيف من تأثير المغريات الاقتصادية التي تلقاها تلك العقول في الخارج.

-الحرص على عدم ترجيح كفة الاستقطاب الخارجي للأجانب للإسهام في تحقيق الخطط التنموية على كفة الاستفادة من الكفاءات العربية المؤهلة للقيام بتلك المهمة.

-الاستفادة من العقول العربية في مختلف المجالات وحثهم على المشاركة في الخطط التنموية الشاملة للبلاد.

-تشجيع رجال الأعمال على الاستثمار في القطاعات الحيوية في البلاد لإيجاد فرص العمل، وتذليل العوائق القانونية التي تحد من مشاركتهم في التنمية الاقتصادية.

-تقنين التعاقد مع الكوادر الأجنبية في الجامعات العربية والتركيز على استقطاب الكفاءات النوعية منهم.

- الارتقاء بمنظومة البحث العلمي في الجامعات العربية عبر التوسع في إنشاء المراكز البحثية المتخصصة والكراسي العلمية والبحثية ذات المواصفات العالمية.

-تحويل الجامعات والمدارس إلى بيئات منتجة عن طريق الاستفادة من المواهب والابتكارات ورعايتها وتوفير كافة متطلبات تطبيق الابتكارات، لزيادة براءات الاختراع العربية.

-تقوية البنية التحتية الرقمية العربية والتحول من الحكومات الإلكترونية إلى الحكومات الذكية.

- الاستفادة من الكفاءات البحثية في المجالات المتنوعة وعقد الشراكات مع المؤسسات المختلفة لتحويل نتائج الأبحاث إلى واقع ملموس.
- زيادة مخصصات البحث العلمي والتركيز على الأبحاث التقنية وتحويلها لفرص تجارية.

قائمة المراجع

1. أحمد الكندري(2005)، هجرة العقول العربية بين الواقع والمأمول، مجلة كلية الآداب، 18 (18) 25.
2. إبراهيم عيسى(2010)، آثار التخلف في البحث العلمي: التحديات السياسية والاقتصادية الهجرة ونزيف العقول العربية والإسلامية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر.
3. جامعة الدول العربية(2014)، التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية الهجرة الدولية والتنمية. القاهرة: الأمانة العامة.
4. جميلة بركاوي(2015)، نزيف العقول العربية: ضرر خاص أم عام؟، مجلة البحثية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، 3(4)، 109-108، مكتب مؤتمر العلوم الإنسانية والاجتماعية، المغرب
5. ربى الشعراني(2016)، معالم في الاقتصاد التربوي دراسة منهجية في اقتصاديات التعليم. المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت، لبنان.
6. طلعت آدم(2016)، الموجود والمنشود في اقتصاديات التعليم، ط1، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر.
7. سيرين الخيري، وإحسان الخيري(2013)، هجرة الكفاءات العربية الأدمغة العربية، الصايل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
8. شتا السيد علي(2007)، هجرة العقول العربية والتخطيط لاستقطابها، المكتبة المصرية، القاهرة، مصر.
9. عبد الله رشدان(2008)، في اقتصاديات التعليم، ط3، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
10. علي أحمد مدكور(2009)، الاستثمار في التعليم بين خبرات الماضي ومشكلات الحاضر والمستقبل، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر.
11. عبد المحسن القحطاني، وفيصل بوطيبة(2015)، اقتصاديات التعليم قضايا معاصرة، لجنة التأليف والتعريب والنشر، الكويت، الكويت.
12. عيسى علي(2016)، التربية في الوطن العربي، منشورات جامعة دمشق كلية التربية، دمشق، سوريا
13. فيصل حسونه(2008)، إدارة الموارد البشرية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
14. فتحي سرحان(2011)، نزيف الأدمغة العربية المهاجرة وإدارة استثمارها بين الجنة المفقودة والموعودة رؤية مستقبلية من منظور عالمي، مكتبة الشريف ماس للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.
15. محمد العجيلي(2013)، التعليم العالي في الوطن العربي الواقع واستراتيجيات المستقبل، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
16. محمد الفيل(2000)، الهجرة وهجرة الكفاءات العلمية العربية والخبرات الفنية أو النقل المعاكس للتكنولوجيا، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
17. نصر الدين محمد أبو غمجة(2016)، هجرة العقول العربية: مقترحات عملية ورؤى مستقبلية للمواجهة، مجلة الدراسات المستقبلية، 17(1)، 65-67، عمادة البحث العلمي جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.
18. ولد الشيباني الصوفي(2001)، التنمية وهجرة الأدمغة في العالم العربي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة.
19. Jessica, Karpilo (2017), The Loss of the Highly Educated to More Developed Countries. Retrieved: https://www.thoughtco.com/brain-drain-/2017/12/12article

20.Jayashreem, Patnaik (2016), Global Tech CEOs Woo India-Rise of Indian Silicon Valley, Retrieved from: < https://www.linkedin.com/pulse/global-tech-ceos-woo-india-rise-indian-silicon-valley-patnaik>.